

التغير الاجتماعي يشكل جوهر التطور البشري، حيث يؤثر على مجموعة واسعة من المجالات في الحياة الاجتماعية. يتضمن هذا التغير تحولات هيكلية وديناميكيات جديدة تؤثر على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، ومن بين المجالات الرئيسية التي يمكن أن يؤثر فيها التغير الاجتماعي بشكل كبير:

1. المجال الأسري:

إن التغير الاجتماعي هو ذلك التغير والاختلاف في أدوار الأفراد التي يقومون بها في المجتمع من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية أخرى، وفي أدوار التنظيمات والنظم والمؤسسات داخل المجتمع، وما يطرأ على هذه الأدوار من تغيرات وتعديلات من حيث الدرجة والسرعة، وفي ضوء ذلك يمكن القول أن التغير الاجتماعي صفة أساسية منصفات المجتمع وهو صفة لا يمكن أن تخضع لإدارة معينة بل هي نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض.¹

ومن هذا المنظور نجد أن تغير الأسرة حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ولا تختلف المجتمعات في هذه القضية إلا من حيث الدرجة فقط وهذا التغير يفسر بعوامل مترابطة ومتسلسلة كثيرة نذكر منها:

- **العامل الجغرافي:** يقصد به المكونات البيئية الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان وتشمل الموقع والتضاريس والمناخ والثروات المعدنية والزراعية والحيوانية، وهذه المكونات تؤثر حتما في أنشطة أفراد الأسر فأى تغير في الظروف الجغرافية سوف يؤدي إلى تغيرات في الأسرة فحدوث الزلازل والفيضانات وتغير المناخ واشتداد الحرارة أو البرودة في بعض المناطق كل ذلك قد يحدث تغيرات في اتجاهات أعضاء الأسر الذين يسكنونها أيضا على سلوكهم وطبائعهم.²
- **عامل السكان:** يمكن إرجاع عامل السكان المؤثر في تغير الأسرة إلى عناصر مختلفة منها كثافة السكان، حجم الجماعات، ومعدلات المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية واستحداث مناطق جديدة للعمران والسكن والعلاقات الاجتماعية ونسبة الأطفال والشباب والشيوخ وأثر ذلك في العمل والإنتاج وفي الاقتصاد الوطني ومن هنا يمكن القول أن عامل السكان يؤثر إلى حد كبير في عملية تغير ظروف الأسرة فكثرة عدد أفراد الأسرة في الدول المختلفة نتيجة الإقبال على الزواج وارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات وما يستلزمه من مطالب الرعاية

¹ عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص77.

² نفس المرجع: ص ص 77-78.

الغذائية والصحية والعلاجية والترفيهية أو يتعارض مع مقتضيات الحياة المتطورة وارتفاع مستوى المعيشية إضافة إلى تعارض ذلك مع ظروف الأم العاملة وانشغالها خارج المنزل.¹

- **العامل الاقتصادي:** أثر التغير التقني في جميع النظم والهيئات الاجتماعية في كل المجتمعات التي حدث فيها تاركا سماته البارزة والخاصة بالتصنيع على كل ناحية من نواحي الحياة ولقد كان من أشد النظم الاجتماعية تأثرا به النظام الاقتصادي والنظام الأسري وذلك لشدة ارتباطها الواحد بالآخر نتيجة وجود علاقة قوية متبادلة بينهم كما يلاحظ أيضا تأثير الاقتصاد في الأسرة من خلال ارتفاع مستوى حياة الأسرة خلال فترات الرخاء الاقتصادي.

- **العامل التكنولوجي:** كان للتقدم التكنولوجي تأثيرات كثيرة على الأسرة من حيث بناءها ووظائفها لذلك نجد أن حجم الأسرة في المجتمعات التي تأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة يميل إلى النقصان، زد على ذلك أن العلاقات الداخلية في الأسرة قد تغيرت على حد بعيد فضعفت سلطة الأب وارتفعت منزلة الأم وتقلصت وظائف الأسرة بحيث لم يبق لها سوى وظائف قليلة أهمها وظيفتي الإنجاب والتنشئة الاجتماعية.

- **العامل الإيديولوجي:** إن دور الإيديولوجيا في تغير الأسرة يظهر بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في المجتمعات الحديثة، حين أصبحوا يحصلون على رعاية فائقة وخدمات كثيرة لم يتيسر لهم الحصول عليها من قبل ويمكن تفسير ارتفاع رعاية الأطفال حاليا بنقص عددهم في الأسرة بسبب فعالية وسائل تنظيم الأسرة في بعض المجتمعات المزدهمة بالسكان واتجاه المرأة إلى التقليل من الإنجاب ويظهر دور الأيديولوجيا في تغير الأسرة أيضا في ميل الأسرة إلى أن تكون جماعة تربطها المحبة والعلاقات الشخصية الوثيقة.²

انعكست التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشاملة التي شهدتها المجتمع الحديث نتيجة التحضر والتصنيع والتحديث على الأسرة فأحدثت فيها تغيرات جذرية مهمة ولعل أبرز هذه التغيرات التي طرأت على الأسرة يتمثل باختصار شديد الجوانب الآتية:

تركيب الأسرة: إن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يصاحبها من انتشار التعليم، التصنيع والحضرية قد غيرت تركيب الأسرة تغير لا يمكن تجاهله، ويتجلى هذا التغير في تركيب الأسرة في النواحي الآتية: إن الأسرة الحديثة الآن هي في حالة تحول مستمر من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، حتى أصبحت الأسرة الممتدة الآن لا توجد إلا نادرا في البلاد المتقدمة، وفي المناطق الريفية منها أيضا ولا شك في أن هذه مجموعة كبيرة من العوامل التي تقف وراء هذا التحول وفي مقدمتها تعقد الحياة

¹ عبد القادر القصير: مرجع سبق ذكره، ص79.

² نفس المرجع: ص ص79-80.

الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة العمل، وخاصة العمل الصناعي وظهور المسؤولية الفردية ونمو حركة التعليم وخروج المرأة للعمل ونمو الاتجاهات الفردية وظهور العلاقات الرسمية والتعاقدية واتساع نطاق المنافسة وإعادة نظام التقويم الاجتماعي ليقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصية والانجاز والجهد الفردي، وليس على أساس الحسب والنسب أو الانتماءات العشائرية أو الأسرية ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تتلاشى الأسرة الممتدة وتختفي نظرا لاستفحال الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي تتلاءم مع طبيعتها، بل تتلاءم وتتفق مع طبيعة الأسرة النووية وإيديولوجيتها.¹

كما أنه ومن أبرز التغيرات التي ظهرت آثارها في تركيب الأسرة تلك المتعلقة بظواهر ثلاث جديدة هي: تعليم المرأة تحريرها بالتدريج من سيطرة الرجل وسلطات التقاليد والحرمان السياسي الذي كان مفروضا عليها وتشغيلها في الوقت نفسه في مختلف المهن المتخصصة.

وقد أدى أيضا التحول الذي حدث في بناء الأسر إلى تحرر الشباب من كثير من الضوابط والضغوط التقليدية فالشباب الذي تتاح له فرصة متقدمة من التعليم ودرجة من الاستقلال الاقتصادي نتيجة حصوله على دخل ثابت من عمله وعلى مركز اجتماعي في ظل نظام التقويم الاجتماعي المتغير يفوق الذي حصل عليه أباه هذا الشاب يصبح بلا شك أكثر تحررا واستقلالا عن أسرته بالمقارنة الشاب الريف الذي نشأ في ظل الأسرة الممتدة إلى جانب تناقض حجم الأسرة، مما يميل إلى الاعتقاد بأن الدعاوي التي كانت ذات قوة يوما ما مؤكدة مجافاة مثل هذا الأسلوب للذين أو لأية اعتبارات أخرى تتعلق بالعصبية أو بالحاجة إلى عدد كبير من الأطفال للمساعدة في الأعمال الإنتاجية، أو الزراعية التي تهتم بها الأسرة لم تعد لها فعالية في تحديد اتجاهات الأسر فالأسرة العربية المعاصرة بدأت تحس بمسؤوليتها المباشرة نحو تعلم أطفالها ورعايتهم الصحية وتهيئة فضل الظروف لهم لم يستطيعوا الاشتراك في العمل الاقتصادي من واقع الخبرة والمؤهل العالي.²

يشير التغير الاجتماعي إلى تعديل في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك ويحدث التغير الاجتماعي والثقافي لبعض الأشكال الأسرية باعتبار الأسرة نظاما أوليا تتداخل مع النظم الأخرى، وهي تتعرض للتغير كما تتعرض له بقية النظم الأخرى.

وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة، كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعقدة، والتغير شيء محتوم لا بد منه في المجتمع، وتتعرض له كل الأنظمة الاجتماعية بما فيها الأسرة.

¹ سناء الخوالي: الأسرة في عالم متغير، ط1، دار المعارف الجامعية، مصر، 2004، ص50.

² نفس المرجع: ص ص51-52.

لقد طرأت تحولات على المجتمع أحدثت تغيرات في الأشكال التنظيمية للأسرة وحتى داخل العلاقات بين مختلف الجماعات المنزلية، وبالرغم من ذلك فإنها حاولت أن تتكيف مع الاضطرابات الخارجية الناتجة عن هذه التحولات ساعية في ذلك انقاد القيم والمعايير الاجتماعية والتي تعبر عن الواقع الثقافي حيث أن حركية التغير الاجتماعي أثرت عليها في مجموعها بالرغم من المقاومة الواعية في جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتي بقيت مجسدة وثابتة وبثبات عناصرها المكونة لها وغير قابلة للتغير، مثل انتقال الاسم العائلي من الأب إلى الأبناء ثم على الأحفاد من بعدهم ولا تعتقد أن تطور الأسرة أيا كان شكله أو طبيعته سوف يؤثر في هذا الوضع، ومنها المتغير الذي هو نتيجة التطورات التي مرت بها الأسرة وبالتالي فهو قابل للتغير وإعادة التشكل وفق ما تحتاجه هذه الأسرة من تكيف مع محيطها الجديد بناء على المتغيرات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية.¹

كما يعتقد البعض أن التغير الاجتماعي والتكنولوجي قد فرض على الأسرة مصيرا لا مفر منه وهو الانحلال التدريجي حيث انهار نمطها التقليدي الممتد وتحول إلى أسرة نواة إذ وفي خصم المجتمع الحضري الصناعي المعقد انعزلت الأسرة قد فيها التفكك والتصدع في بنائها.

لكن إذا نظرنا إلى الأسرة العربية في عمومها نجد أنها تتحول بالفعل إلى أسرة نواة تلقائيا، وتفقد كثيرا من وظائفها بانتقالها من مؤسسات ومنظمات أخرى في المجتمع لكنها ولظروف عديدة لم تتحول بالفعل إلى علاقات الأسرة العربية تصنيف خاصة في المدينة لتشمل على أقل علاقات ممكنة بهذا النسق.

ومع نمو المجتمع صناعيا وحضرى واقتصاديا يضعف دور الأسرة بوصفها ضابطا أو مشكلا لسلوك الشباب نتيجة لتعرض النشئ الجديد لكثير من الخيرات خارج نطاق الأسرة وبذلك لا تصبح الأسرة المؤسسة الوحيدة أو المحورية في التنشئة الاجتماعية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية.²

2. المجال التعليمي:

إن التعليم هو السبيل إلى التنمية الذاتية وهو طريق المستقبل للمجتمعات فهو يطلق العنان لشتى الفرص ويحد من أوجه اللامساواة وهو حجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المستنيرة والمتسامحة وهو المحرك الأساسي للتنمية المستدامة.

إن النظام التعليمي وفلسفته يتغيران في المجتمع مما يؤدي إلى تغير في الأجزاء الأخرى من البيئة الاجتماعية أي لا يحدث أي تغير في المجتمع حتى لو كانت جزئيا دور أن يكون له عواقب

¹ المصطفى محمد الحين: الإحصاء السكاني، ط1، جامعة سبها، الجماهيرية العربية الليبية، 1995، ص24.

² نفس المرجع: ص25.

والعواقب تكون مباشرة في بقية البنية الاجتماعية ذو كانت هناك العديد من الاتجاهات والآراء في تحديد أسباب أو دوافع التغيير الاجتماعي.

أكد خبراء في التعليم على دور التعليم الناجح كأحد أهم محركات الانطلاق والتغيير على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع كذلك فهو لتقدم المجتمعات كما درسوا أيضا واقع التعليم في المجتمعات النامية وأسباب عدم إجراء أي تغيير إيجابي لم يؤدي التعليم في معظم المجتمعات النامية وأسباب عدم إجراء أي تغيير إيجابي، لم يؤدي التعليم في المجتمعات النامية وأسباب عدم إجراء أي تغيير إيجابي لم يؤدي التعليم في المجتمعات النامية إلى التغيير المتوقع وكان دور المتعلمين في المجتمع المتغير أقل بكثير مما تم تحقيقه في المجتمعات الأخرى التي كانت على نفس المستوى وأقل المتأخرات وأضاف أن الدول في المجتمعات النامية لا تزال دون المتوسط العالمي في أهم المؤشرات من الديمقراطية والحكم إلى التعليم والبحث العلمي فهذا هو الفشل الذي يجب على السياسي والعالم المفكر والمفكر أن يشك فيه.¹

إن من أهم عوامل فشل التعليم في المجتمعات النامية هي في عدم وجود رؤية اجتماعية للتعليم وعدم التميز بين أن التعليم الذي هو الأساس كتلة من العقول النشطة والخيال الإبداعي الذي يتطلب حصانة اجتماعية وسياسية وثقافية....، وفي غياب هذه الحصانة والاهتمام بالتعليم ينهار التعليم ويختفي المتعلم ويصبح تأثيره تأثير ثانوي.

وتظهر التجارب العديدة من البلدان في العالم المتقدم أن أول مظهر للتقدم الاجتماعي هو التعليم ككل وفلسفته، حيث أن العنصر الأساسي الذي يمكن أن تركز عليه أي أزمة هو الإنسان كجزء من الأزمة سواء في الخلف أو في مواجهة جاد ومباشرة من أجل تقديم حلول لأزمة التعليم والأزمات المرتبطة بها وإبراز أن الموضوع الأهم والأولوية القصوى لربط التعليم والتعلم العالي بقطاعات التنمية الاجتماعية المختلفة.²

المجال التعليمي هو مجال يعتبر أحد أهم المجالات التي تتأثر بالتغيير الاجتماعي، حيث يشمل كل ما يتعلق بالعملية التعليمية والتعلم ونقل المعرفة وتطوير المهارات، ويمكن أن يتأثر التعليم بشكل كبير بالتغيرات في القيم والثقافة والتكنولوجيا والسياسة والاقتصاد، وفي ما يلي بعض الطرق التي يمكن أن يؤثر فيها التغيير الاجتماعي على المجال التعليمي:

¹ عبد القادر القصير: الأسرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص80.

² نفس المرجع: ص23.

- **نمط الطلب على التعليم:** يتغير نمط الطلب على التعليم بناءً على التغيرات الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يزداد الطلب على التعليم العالي في مجتمع يتحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي.
- **هياكل التعليم:** قد تتغير هياكل التعليم وطرق تقديمه نتيجة للتكنولوجيا والابتكار في المجال التعليمي. مثلاً، يمكن أن تؤثر التكنولوجيا الرقمية على كيفية توصيل المحتوى التعليمي وتطوير البرامج التعليمية.
- **التعليم والتوظيف:** يمكن أن يؤثر التغير الاجتماعي في السوق العمل على المهارات المطلوبة وبالتالي على البرامج التعليمية المقدمة. على سبيل المثال، قد تزداد الحاجة إلى تطوير مهارات التكنولوجيا في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- **المساواة في التعليم:** قد تسهم التغيرات الاجتماعية في تعزيز المساواة في التعليم بين الجنسين وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة. على سبيل المثال، قد تؤدي التغيرات الاجتماعية في المجتمعات إلى زيادة فرص التعليم للفئات الضعيفة والمهمشة.
- **التعليم والثقافة:** قد تؤثر التغيرات الثقافية في المجتمع على المحتوى التعليمي وطرق التدريس والتقييم، على سبيل المثال قد تتغير الاحتياجات والتوقعات التعليمية في مجتمع يشهد تغيرات ثقافية ودينية.

باختصار يمثل التغير الاجتماعي تحدياً وفرصة للتطور والتحسين في المجال التعليمي، ويجب على النظم التعليمية التكيف مع هذه التغيرات لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

3. المجال الاقتصادي:

يقوم أي بناء أو نظام اقتصادي على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويعتبر النظام الاقتصادي مجالا خصباً للتأثير بالتغير الاجتماعي، ويشمل الاقتصاد بوجه عام الإنتاج الذي هو تجميع واستخدام المصادر ويتطلب الأرض ورأس المال والعمل فهو يشير إلى الناس الذين ينتجون البضائع والخدمات وبالطبع يؤدي التطور في المجال الاقتصادي إلى تغير وتطور واضح في التوزيع السكاني فأفراد المجتمع يتجمعون نحو مناطق الجلب الصناعي وهذا يؤثر في طبيعة الأسرة وكذا طريقة التعليم حسب المتطلبات التي تعوضها الأوضاع الاقتصادية والصناعية من أجل التماشي معها، من حيث التوزيع

والإنتاج ويسبقها الاستهلاك كما يظهر الاحتكار كخير مثال على ذلك التغير فيه لم يكن مجرد تغيرا في إرساء حقوق معينة.¹

مقاومة التغير الاجتماعي بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية المتعددة فالمجتمعات مختلفة فيما بينها وذلك بحسب هذه العوامل وبالتالي فإن مدى حدوث التغير سريع ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية ودورها في حدوث التغير الاجتماعي إن فتح الفرص أمام أصحاب المواهب والاختراعات العلمية المتنوعة وأن توفير المواد والأدوات اللازمة عامل يشجع عملية البحث العلمي وبالتالي تزيد عدد الاختراعات وتعمق... في المجتمع، ولكن هناك مجموعة من المعوقات التي تمنع من انتشار الاختراعات والاكتشافات والتي تقلل وتعيق من حدوث عملية التغير الاجتماعي منها نقص الإمكانيات الاقتصادية اللازمة لتكلفة المالية ودورها في إعاقة حركة التغير الاجتماعي في الكثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك الأفراد لها، أي أن توفر الرغبة لا تنفي دون توفر المال الذي تسمح بذلك، وأن القدرة على التجديد وامتلاك الاختراعات والمنتجات التكنولوجية يرتبط بمدى الفائدة الاقتصادية التي تتوقعها الفرد من هذا الاختراع وكل ما كانت الفائدة أعلى كان الإقبال على الاختراع يرى العالم روجر أن قبول الاختراعات وإلا تجديد والتغير لدى الريفيين يتم إذا ما تم.²

إذن المجال الاقتصادي هو واحد من أهم المجالات التي تتأثر بشكل كبير بالتغير الاجتماعي، ويمكن أن يكون للتغيرات الاجتماعية تأثيرات عميقة على الاقتصاد، وذلك من خلال تغييرات في الطلب والعرض، وفي القوى العاملة، وفي الابتكار والتكنولوجيا، وفي هياكل السوق، وفي السياسات الحكومية، وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، وغير ذلك الكثير، وفي ما يلي بعض الأمثلة على كيفية تأثير التغير الاجتماعي على المجال الاقتصادي:

- **تغيرات في السلوكيات الاستهلاكية:** عندما يتغير النمط الاجتماعي، يتغير أيضا نمط الاستهلاك، على سبيل المثال قد يؤدي تحول من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري إلى تغييرات في أنماط الاستهلاك وفي احتياجات السوق.
- **تأثير التكنولوجيا:** التطور التكنولوجي يمكن أن يحدث تغييرات جذرية في العمليات الاقتصادية، وفي هياكل الصناعات، وفي أساليب التسويق والتوزيع، فعلى سبيل المثال انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد غيرت كيفية التسوق والتجارة بشكل كبير.

¹ إس.س. دوب: التغير الاجتماعي، ترجمة عبد الهادي الجوهري وآخرون، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص42.
² خليفة إبراهيم عبد الرحمن علي: المدخل إلى علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر الأزهر أسبوط، 2010، ص55.

- **تغييرات في سوق العمل:** يمكن أن يؤدي التغير الاجتماعي إلى تغييرات في هياكل الوظائف وفي احتياجات القوى العاملة، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع الخدمي إلى تغييرات في أنماط العمل وفي المهارات المطلوبة.
- **السياسات الحكومية:** قد تتغير السياسات الحكومية في استجابة للتغيرات الاجتماعية، مما يؤثر على الاستثمار والنمو الاقتصادي، على سبيل المثال يمكن لسياسات التعليم والصحة أن تؤثر على إمكانية الفرد في المشاركة في القوى العاملة.
- **العولمة:** تأثير العولمة على المجتمعات يمكن أن يكون ضخماً، حيث يمكن أن يؤدي فتح الأسواق العالمية إلى تغييرات في هياكل الصناعات المحلية وفي سلسلة الإمدادات وفي فرص العمل.

إذ يمكن رؤية تأثيرات التغير الاجتماعي على المجال الاقتصادي من خلال العديد من الجوانب، وتلك الجوانب قد تكون حاسمة في توجيه اتجاهات التنمية الاقتصادية في المجتمعات.

4. المجال السكاني:

يقصد بالنمو السكاني أي اختلافات يطرأ على حجم السكان في المجتمع عبر الفترات المتباعدة سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان، فالنمو على هذا النحو يعبر عن التغير الذي يطرأ على حجم السكان.

عوامل النمو السكاني:

يرى أن التغير الذي يطرأ على حجم السكان نتيجة العاملين هما:

- **العامل الطبيعي:** يقصد به الزيادة أو النقصان في عدد السكان نتيجة لزيادة المواليد على الوفيات في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويسمى الفرق بين المواليد والوفيات بالزيادة الطبيعية للسكان.
- **العامل الميكانيكي:** فالمراد بها الهجرة المكانية من دولة لأخرى، ويدعى أحياناً بالحركة المكانية للسكان حيث أن صافي من و إلى البلد يحدد مقدار الزيادة الموجبة أو السالبة للسكان من مجموع صافي الزيادة الطبيعية.
- **العامل الديمغرافي (السكاني):** وهذا يقصد به الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة مما يولد انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والارتباط بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستوى الأجور والمعيشة واستعمال الآلات بما يؤثر في الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية، وأن أهمية العامل الديمغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصان

وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العامل السكاني حاسماً في عملية التغير الاجتماعي، وهذا ما ذهب إليه دوركايم حيث قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني.¹

إذن فالمجال السكاني هو مجال آخر يتأثر بشدة بالتغير الاجتماعي، حيث يشير إلى الدراسة التي تركز على التغيرات في توزيع وهياكل السكان وديناميكياتهم في المجتمع، ويمكن أن يتضمن هذا التغير تغييرات في معدلات النمو السكاني، وفي التركيب العمري للسكان، وفي أماكن الإقامة، وفي أنماط الهجرة، وفي الأسرة والزواج، وفي الثقافة الديموغرافية بشكل عام.

وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن من خلالها أن يؤثر التغير الاجتماعي على المجال السكاني:

- **معدلات النمو السكاني:** يمكن أن تتأثر معدلات النمو السكاني بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال قد تؤثر التغيرات في المستوى التعليمي للنساء وفي مستويات الدخل على معدلات الخصوبة وبالتالي على معدلات النمو السكاني.
- **تركيب السكان العمري:** يمكن أن يتغير تركيب السكان العمري نتيجة لتغيرات في معدلات الخصوبة والوفيات، وهذا يؤثر على الطلب على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل.
- **أماكن الإقامة والهجرة:** يمكن أن تؤثر التغيرات الاجتماعية مثل التطور الاقتصادي والسياسي على أماكن الإقامة وأنماط الهجرة، على سبيل المثال، قد يؤدي التحول من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية إلى تغييرات في توزيع السكان وفي هياكل المدن.
- **الأسرة والزواج:** يمكن أن يؤثر التغير الاجتماعي على أنماط الزواج والأسرة، مما يؤثر على تركيب الأسر وحجمها ودورها في المجتمع.
- **الثقافة الديموغرافية:** يمكن أن يتغير السكان في مجتمع معين بسبب التغيرات في الثقافة الديموغرافية، مثل القيم المتعلقة بالزواج والأسرة والنسل.

ويمكن أن يؤثر التغير الاجتماعي بشكل كبير على المجال السكاني، وهذا يعكس كيفية تفاعل العوامل الاجتماعية والديموغرافية في تشكيل هياكل السكان وديناميكياتهم في المجتمعات.

5. المجال السياسي:

¹ محمد احمد بيومي وغفاف عبد العليم ناصر: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص40.

المجال السياسي هو جزء أساسي من التغيير الاجتماعي، حيث يمكن أن يحدث تغيير كبير في هياكل السلطة والقوى والسياسات التي تؤثر في الحياة الاجتماعية للناس، وفي ما يلي بعض الجوانب الرئيسية للتغيير الاجتماعي في المجال السياسي:

- الديمقراطية والحكم الشرعي: يمكن أن يحدث التغيير الاجتماعي من خلال انتقال النظم السياسية من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية أو العكس، وتغيير أساليب وآليات اتخاذ القرار والحكم.
- القوى السياسية والمؤسسات: يمكن أن يتغير توزيع القوى والمؤسسات السياسية في المجتمع، مثل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، مما يؤثر على طريقة اتخاذ القرار وتنفيذه.
- السياسات العامة والقوانين: يمكن أن يؤدي التغيير الاجتماعي إلى وضع وتطبيق سياسات جديدة تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، مثل تغييرات في التشريعات المتعلقة بالصحة أو التعليم أو البيئة.
- الحقوق والحريات الفردية: يمكن أن يحدث التغيير الاجتماعي من خلال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية، ومكافحة التمييز والظلم في المجتمع.
- المشاركة السياسية والنشاط العام: يمكن أن يشجع التغيير الاجتماعي على زيادة المشاركة السياسية للمواطنين وتعزيز الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية.